محليات

متر المياه يكلف ٧٥ ل.س

| القنيطرة– الوطن

نقر أن هناك صعوبات أمام مديريات القنيطرة وفي كثير من الأحيان خارجة عن إرادتها وخاصة تلك التي تقع على خطوط المواجهة مع العصابات المسلحة، ولكن هناك أموراً بسيطة لا تحتاج إلى بطولات كبيرة فعلى سبيل المثال لا الحصر غياب النظافة في المديريات أمر غير مقبول على الإطلاق وهي انطباع أولي عن مدى حرص المعنيين عما تقدمه من خدمات للمواطنين والمراجعين، وفي هذا الإطار جاءت جولة محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبدالقادر على مديرية النقل لتعطي تلك الصورة التي كنا نتمنى ألا نراها عن تردي النظافة بشكل لافت في المديرية المذكورة، عدا عن غياب التدفئة ولمبررات غير مقنعة كتعطل المكيف وعدم إيجاد ورشات صيانة على أرض المحافظة ليطالب المحافظ بإرسال أحد الفنيين من المحافظة لإصلاحها، إضافة إلى تكدس البلور المكسور أمام مدخل المديرية وتسرب المياه من سقف البناء وتجمعها في بهو البناء، والمثير ما ذكره أحد العاملين من أن المرافق العامة (دورات المياه) لم يدخلها منذ نحو سنة لرداءتها ووساختها ورائحتها الكريهة، عدا عن أمور أخرى كثيرة، وأمام ذلك فقد طالب عبدالقادر بلدية البعث بالقيام بحملة نظافة كاملة في مبنى مديرية النقل وترحيل الأتربة وإصلاح الباب الخلفي وغيرها من الصيانة المختلفة.

أما الجولة على مؤسسة المياه فجاءت مغايرة وانقلبت المعادلة إلى الواقع الصحيح والذي يجب أن يؤخذ عن مديريات القنيطرة والقطاع العام حيث الأمور في نصابها الصحيح من التزام للعاملين بدوامهم والنظافة والترتيب والتقيد بالأنظمة والقوانين ولم تسجل أي ملاحظة على أداء المؤسسة ومدى تقديم الخدمة الأفضل والأمثل للمواطن، واللافت ما ذكره المهندس أمين الشمالي من أن الدولة تدعم المواطن حيث تكلفة المتر المكعب من المياه يكلف الحكومة ٧٥ ليرة والمواطن يدفع فقط سبع ليرات.

عبدالقادر أكد استمرار الجولات على دوائر ومديريات المحافظة بهدف الوقوف على الواقع الفعلي لعملها للوقوف على أدائها ومهام العاملين فيها والخدمات المقدمة للمواطنين، مشددا على استمرار الزيارات والاستماع إلى هموم العاملين والمراجعين والذين أبدوا ارتياحاً لما تقدمه المديريات على أرض المحافظة وانجاز المعاملات بأسرع وقت ممكن.

وأشار عبدالقادر إلى الغاية من وجود النافذة الواحدة في مديرية النقل بهدف تبسيط الإجراءات أمام المواطنين وليس تعقيد الأمور والروتين والبيروقراطية وكل شكوى محقة من المواطنين سيتم اتخاذ الإجراءات المشددة بحق العاملين المخالفين لأن غايتنا وهدفنا ووجودنا في مواقع عملنا لخدمة المواطن وليس لتحقيق منافع ومكاسب شخصية.

في بانوراما ٢٠١٥.. العدل تمنع المصارف غير السورية رفع دعاوى على السوريين في المحاكم المصرفية

١٢٠٠ دعوى بت فيها.. معظمها لصناعيين متعثرين و١٧٥ أخرى مازالت قائمة

| محمد منار حميجو

في وقت أصدر فيه وزير العدل نجم الأحمد تعميما خلال عدة شهور تضمن عدم الجواز لوكلاء المصارف الأجنبية والعربية المرافعة أمام المحاكم المصرفية المحدثة في عام ٢٠١٣ باعتبار أن ذلك يخالف قصد الشارع، كشفت إحصائيات قضائية أن عدد الدعاوى التي بت فيها أمام المحكمة بدمشق بلغ ١٣٠٠ دعوى في حين هناك ١٧٥ دعوى مازالت منظورة أمام المحكمة.

ونص التعميم الذي حصلت الـ«الوطن» على نسخة منه أنه في بعض الحالات تحاول المصارف الأجنبية والعربية من خلال وكلائها في سورية اتخاذ إجراءات المحاكمة والتنفيذ على المواطنين السوريين المدنيين عبر الاستفادة من قانون المصارف والمحكمة الخاصة بذلك وهذا ما يخالف قصد المشرع في إحداثها.

وبين التعميم أن هذه القوانين هي نصوص استثنائية مما هو وارد في قانون السلطة القضائية وأصول المحاكمات وقانون البينات أتى بها المشرع لتحقيق حماية خاصة للقطاع المصرفي السوري بشقيه العام والخاص معتبرا أنها تهدف إلى ضمان تحصيل ديونه التي تشكل الأموال الاستثمارية والادخارية للمواطن سواء كان مودعاً أو مساهماً إضافة إلى ضمان استمرارية عمل المصارف كقطاع تمويل فضلاً عن أن هذه الديون تعد من الأموال العامة بالنسبة لمصارف القطاع العام.

وشدد التعميم على أنه حرصا على استمرارية عمل هذه المصارف لذلك فإنه لابد من تخصيص هذه القوانين على المصارف السورية فقط موضحاً أن المصارف العربية والأجنبية ترفع الدعاوى الخاصة بها أمام المحاكم التجارية وليس أمام المحاكم المصرفية.

وأشار التعميم إلى أنه لا تعتبر أسناد القروض المبرمة مع المصارف العربية أو الأجنبية أسناداً تنفيذية بل تخضع للقواعد العامة الخاصة بالأسناد الأجنبية مشدداً على أنه لا يستفيد من إجراءات القانون سوى المصارف السورية.

وفي الغضون كشفت إحصائيات قضائية عن أن عدد الدعاوى التي بت فيها خلال العام الحالي في المحكمة المصرفية بلغ ١٣٠٠ دعوى في حين تنظر حالياً بـ١٧٥ دعوى فقط مشيرة إلى أنه في بداية العام الحالي ستبت بجميع الدعاوى المنظورة أمام المحكمة.

وأكد مصدر قضائي أن جميع الدعاوى التي بت بها تخص البنك الصناعي ما يشير إلى أن جميع المتعثرين من الصناعيين الذين حصلوا على قروض لبناء منشآت صناعية إلا أن الظروف الراهنة كانت سبباً في تعثر العديد منهم.

وأضاف المصدر إن الدعاوى المتعلقة بالمصارف الخاصة قليلة وهي معدودة ضاربا مثلا أنه توجد دعوى واحدة لبنك بركة ودعوى أخرى لبنك خاص آخر في حين أكثر الدعاوى المنظورة تخص المصارف الخاصة لافتاً إلى أن المحكمة تسهم في شكل كبير في استعادة القروض للقطاع العام.

وأكد المصدر أنه خلال النظر بالدعاوى المتعلقة بالقروض المتعثرة تبين لنا أن هناك أشخاصاً تعثروا عن سداد القرض للبنوك العامة منذ عام ١٩٩٠ إلا أن المبالغ بسيطة لا تتجاوز في ١٠٠ ألف ليرة إلا أن المحكمة لعبت دوراً كبيراً في استرداد هذه القروض ما يدل على أن إحداثها تعتبر خطوة إيجابية نحو حماية المال العام ولاسيما ما يتعلق بالقروض المتعثرة.

وأعلن المصدر أن المحكمة أعادت المليارات للقطاع العام معتبرا أن الإجراءات الشديدة ساهمت بشكل مباشر في استعادتها وخاصة ما يتعلق بإجراء منع السفر وأن رفعه لا يتم إلا بعد سداد القرض أو مراجعة البنك مرة أخرى لإحداث جدول بيانات جديد له خاص بسداد القرض.

مشروع قانون التشاركية نام طويلاً واستيقظ من جديد

ثلاث وجهات نظر حول التشاركية والبعض ينظر إليه بشك

| محمود الصالح

أثار مشروع قانون التشاركية بين القطاع العام والقطاع الخاص المعروض على مجلس الشعب جدلاً كبيراً بين أوساط المواطنين وبعض الاتحادات والمنظمات الشعبية وفي أروقة مجلس الشعب واختلفت حوله الرؤى وتباينت الاجتهادات والتفسيرات والتأويلات حول مضمون مشروع هذا القانون والهدف منه وخصوصاً أن هذا المشروع يعرض على مجلس الشعب في ظل هذه الظروف العصيبة الاستثنائية التي تمر بها البلاد والتي فرضتها الحرب الكونية المسعورة التي تشن على قطرنا رغم أنه قد تم إعداده في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ لكنه لم يأخذ طريقه للإقرار أو يصدر بشكل قانوني.

ولا بد أن نشير بداية إلى أن مشروع هذا القانون ينصب على إدارة واستثمار المنشآت أو المؤسسات أو المرافق العامة المملوكة للدولة بحيث يشارك القطاع الخاص في إدارة واستثمار واستغلال هذا المرفق العام أو المنشأة أو المؤسسة العامة بموجب عقد يبرم لهذه الغاية بين الطرفين وتحدد بموجبه شروط وحقوق وواجبات كلا الطرفين الإدارة العامة من جهة باعتبارها مالكة للمؤسسة أو المنشأة أو المرفق العام والقطاع الخاص باعتبار أنه يشارك في إدارة المرفق العام والمساهمة في استثماره فيما أعد له لمدة محددة مع الإشارة إلى إمكانية تأسيس شركة في بعض الأحيان بين الطرفين.

عضو اللجنة التشريعية في مجلس الشعب المحامي زياد سكري قال: برزت وجهات نظر ثلاث حول هذا المشروع تتلخص كل منها بما يلي:

وجهة النظر الأولى:

ترى أن هذا المشروع ليس سوى هيكلية جديدة للاقتصاد السوري والنحو التدريجي باتجاه سياسة اقتصاد السوق المفتوح من خلال تطبيق مفاهيم اقتصادية جديدة وبآليات بديلة ستؤدي إلى هزات اقتصادية تكون أشد أثراً في ذوي الدخل المحدود وفئات المجتمع الأكثر فقراً وهو اختصاراً يمثل تخلياً عن الدور الحامي والأبوي للدولة وسيؤدي في نهاية المطاف إلى خصخصة القطاع العام وبيعه للقطاع الخاص إضافة إلى أن مشروع هذا القانون يشكل مخالفة لأحكام المادة الرابعة عشرة من الدستور والتي تنص على ما يلي:

«الثروات الطبيعية والمنشآت والمؤسسات والمرافق العامة هي ملكية عامة تتولى الدولة استثمارها والإشراف على إدارتها لمصلحة مجموع الشعب، وواجب المواطنين حمايتها».

أما وجهة النظر الثانية:

فهي تنظر إلى مشروع هذا القانون بعين الشك والريبة فهي لا ترى ما يمنع من منح القطاع الخاص كل أسباب ووسائل المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني واستغلال واستثمار أمواله لكن دون تدخل في المنشأة أو المؤسسة أو المرفق العام والذي هو ملك الشعب وخاصة أن هناك تجربة سابقة في هذا المضمار إذ أنشئ في مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الوطني ما عرف وسمي القطاع المشترك وهو شبيه تماماً بهذا المشروع فأقيمت شركات بين القطاع العام والقطاع الخاص بالعديد من المجالات الاقتصادية وقد أثبتت هذه التجربة بمرور الأيام فشلها التام ولم تلعب أي دور في دفع عملية النمو الاقتصادي والمساهمة في الناتج الوطني إضافة إلى أن القطاع الخاص لم يقدم أي مساهمة جدية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال قانون الاستثمار إذ انحصرت معظم مشاريعه في القطاعات التحويلية أو الخدمية قليلة التكلفة وذات مردود وربح مرتفع إضافة إلى أنه ليس بالضرورة أن تقتصر التشاركية على القطاع الخاص فلدينا قطاع تعاوني يعمل بكل أوجه النشاط الاقتصادي وهو يشكل رديفاً قوياً للقطاع العام ويمكن أن يؤدي الهدف المطلوب كالجمعيات التعاونية الفلاحية والإنتاجية والسكنية والاستهلاكية وتعاونيات النقل والمواصلات.

أما وجهة النظر الثالثة:

وهي المؤيدة لهذا المشروع فهي تنظر إلى مشروع هذا القانون من وجهة نظر مختلفة تماماً فالسياسة الاقتصادية التي تنتهجها بلادنا اليوم ليست نهج الاقتصاد المركزي المخطط ولا نهج اقتصاد السوق المفتوح بل الاقتصاد المقاوم الذي يفترض أن تتضافر فيه الجهود كافة بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة (العام – الخاص – التعاوني) لذلك لا بد من إيجاد صيغ جديدة تمكن من إجراء تغييرات اقتصادية ورسم سياسات جديدة لردم الفجوة بين الموارد والنفقات وبين الاستيراد والتصدير وبين الإنتاج والتصريف وبين الأجور والأسعار كي يتمكن الاقتصاد السوري من الانطلاق بقوة وثبات ولكن التشاركية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أن هناك قطاعات اقتصادية إستراتيجية وطنية مهمة يجب أن تبقى تحت سيطرة وإدارة وإشراف الدولة فقط ولا يجوز لأي كان المشاركة في إدارتها أو استثمارها في ظل أي ظروف لكونها تشكل صمام الأمان للاقتصاد الوطني والضمانة القوية للقرار السوري المستقل وغير الخاضع لأي تأثير من أي كان.

أما في القطاعات الصغيرة والخدمية والتحويلية أو التكميلية فيفضل مشاركة القطاع الخاص في إدارتها واستثمارها إذ بأسلوبه سيعمل للاستغلال الكامل لطاقة هذه الوحدات الاقتصادية والارتقاء بجودة المنتجات بفضل المرونة والحرية التي يملكها في اتخاذ القرارات ويقتصر دور الدولة على رقابة الأداء من خلال المؤشرات الاقتصادية والمالية، وخاصة أن هذه القطاعات والوحدات الاقتصادية الصغيرة لا تحقق عائداً مناسباً وتحمل الموازنة العامة للدولة أعباء متزايدة وستمكن عائديتها الاقتصادية من تقوية القطاعات الاستراتيجية الأساسية.

إضافة إلى عدم وجود أي مخالفة دستورية في مشروع هذا القانون إذ إن المادة المشار إليها قد منحت الدولة الحق باستثمار الثروات الطبيعية والمنشآت والمؤسسات والمرافق العامة والإشراف على إدارتها لمصلحة مجموع الشعب وبالتالي فليس هناك أي مخالفة عندما ينظم عقد بين القطاعين العام والخاص لإدارة واستثمار مرفق عام لمصلحة مجموع المواطنين.

وأكد سكري أن اللجان المتخصصة في مجلس الشعب قد انتهت من مناقشة هذا المشروع مادة مادة ووضعت العديد من الملاحظات عليه والتي ستؤدي مع المداخلات التي ستقدم من السادة أعضاء مجلس الشعب أثناء النظر فيه تحت القبة إلى إزالة كل أوجه الالتباس أو الغموض فيه وسيشكل إقراره إضافة لبنة جديدة إلى منظومة التشريعات التي صدرت عن مجلس الشعب في هذا الدور التشريعي وبما يسهم ويعزز في قوة الاقتصاد الوطني وإيجاد البنية التشريعية الخصبة والضرورية واللازمة في مرحلة إعادة البناء والإعمار.

استفادة ١٨٠٠ من ذوي الاحتياجات الخاصة بالحسكة

| الحسكة - دحام السلطان

أنجزت مديرية الشؤون الاجتماعية بالحسكة المهام المنوطة بها لعمليات الإشراف المتعلقة في صلب عملها على حزمة واسعة من المشاريع الإنتاجية التشغيلية خلال العام الجاري ٢٠١٥، وهي التي تنطلق وتقوم على إمكانية الاستفادة من معطيات الناتج المحلي، لخلق حالة دفع ملموس تُعنى بتقوية الاقتصاد المحلي في السوق، وتعمل على تمكين في المحافظة للحد من انتشار ظاهرة البطالة وحماية الطفولة ورعايتها من خلال عمليتي الدعم النفسي والاجتماعي، وتعمل فرق المديرية أيضاً على الإشراف على الأعمال الإغاثية كتوزيع السلال الغذائية والمعونات الدوائية والمساعدات المختلفة التي تصل عن طريق مؤسسات هيئة الأمم المتّحدة في المحافظة.

وذكر مدير الشؤون الاجتماعية بالحسكة عصام رشيد الحسين أن المديرية أسهمت في خلق وتأسيس حالة تشاركية مفيدة ومثمرة عن طريق الجمعيات الأهلية الحاضر نشاطها في مدن المحافظة، كجمعيتي البر في مدينتي الحسكة والقامشلي، وجمعية المودة بالحسكة والإحسان بتل حميس والوصل بالقامشلي والجمعية الآشورية بتل تمر، وذلك مع منظمات برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضة شؤون اللاجئين الدولية، لتحقيق مشاريع خدمية وتنموية وإغاثية وتوعوية وتعليمية وصحية..... متنوّعة الأهداف والأغراض، استهدفت عدد الأسر الوافدة إلى المحافظة وطلاب الجامعات والنساء المعيلات للأسر وذوي الاحتياجات الخاصة، واستفاد منها نحو أكثر من ١٨٠٠ عامل، وتابع الحسين: في ظل الظروف الصعبة التي تمر على محافظة الحسكة، ولاسيما المتعلق منها بقطع طرق الإمداد البرية التي تربط المحافظة ببقية المحافظات في الداخل وعزلها بشكل كامل عنها، فإن منظمة اليونيسيف العالمية تقوم بإدخال المساعدات الإنسانية عبر معبر نصيبين الحدودي مع تركيا، والتي تشتمل على مواد صحية تغطي احتياجات أكثر من ٨١ ألفاً من المتضررين، ومساعدات طبية مخصصة لأكثر من ١٠٠ ألف طفل وامرأة، ومواد غذائية للأطفال تغطي احتياجات أكثر من ١٠ آلاف طفل، إضافة إلى مواد ترفيهية لدعم أكثر من ٣٦ ألف طفل في المراكز الصديقة للطفل التي تدعمها المنظمة الدولية داخل المحافظة التي يصل عددها إلى ١٧ مركزاً ثابتاً، و٤ فرق جوّالة، وقال أيضاً: قامت منظمة برنامج الغذاء العالمي عن طريق معبر نصيبين الحدودي بإدخال ٤٦٢٣٤ سلة غذائية، لتستهدف الأسر الوافدة إلى المحافظة واللاجئين العراقيين والمتضررين من سكان المحافظة.

الزراعة عاجزة... ولا إحصاءات فعلية عن أعداد الثروة الحيوانية

٣٥٪ نسبة تراجعها خلال سنوات الحرب

| ميليا عبد اللطيف

تأثر قطاع الثروة الحيوانية كغيره من القطاعات بتداعيات الأزمة التي تشهدها سورية، حيث تراجعت أعدادها بشكل ملحوظ، ما أثر سلباً على ارتفاع أسعار اللحوم، الألبان، الأجبان. هذا ما أكده مدير تطوير مشروع الثروة الحيوانية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي أيمن دبا، فقد وصل عدد الأبقار عام ٢٠١٤ إلى ٢ مليون رأس بقر، على حين بلغت أعداد الأغنام نحو ١٨ مليون رأس غنم، وعدد الماعز ٢ مليون و٣٠٠ ألف رأس ماعز، أما العدد الإجمالي للماعز الشامي الحلوب وغير الحلوب فقد وصل إلى نحو ٤٠ ألف رأس ماعز شامي، يتركز ٢٦ ألف رأس منه في محافظة ريف دمشق، ولاسيما في منطقة القلمون والرحيبة لكونها تعد حالياً منطقة آمنة، على حين يوجد ٦ آلاف رأس في الحسكة، و٣ آلاف رأس في كل من إدلب ودرعا، على حين بلغ العدد الإجمالي للدجاج في سورية نحو ١٧ مليون طير منها ١١ مليون طير بياض.

وأشار مدير مشروع تطوير الثروة الحيوانية إلى أن هذه البيانات مكتبية تأشيرية نظراً لصعوبة الوقوف على الواقع الفعلي لأعداد الثروة الحيوانية في ظل الأزمة الراهنة، علما أنها المعتمدة في العام الحالي، مبيناً أنه وحسب منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) تراجعت نسب قطيع الثروة الحيوانية في سورية ما بين ٣٠–٣٥٪ وأنه على أساس هذه النسبة تحدد (الفاو) مقدار المساعدات المقدمة للقطيع من المنظمات الدولية.

وأضاف دبا: إن أسباب التراجع الحاصل في أعداد القطيع يعود إلى ارتفاع تكاليف النقل بشكل عام للمواد الداخلة في صناعة المنتجات الحيوانية، أو في تربية الحيوان، ولاسيما ارتفاع أسعار المحروقات، إضافة إلى العمليات التخريبية التي لحقت بالمراكز الداعمة للعملية الإنتاجية مثل مستودعات الأعلاف– معامل تصنيع الحليب، وأيضاً وحدات الخزن، لافتاً إلى أن ٧٠٪ من تكاليف الإنتاج سببها الأعلاف من حيث نقلها، أو إنتاجها أو استيرادها، على حين ٣٠٪ من التكاليف تكمن في تأمين اللقاحات والتحصينات، علماً أن العديد من المربين هربوا قطعانهم إلى خارج البلاد ولاسيما في المناطق الحدودية، على حين البعض منهم ونتيجة تراجع الحالة الاقتصادية لهم عمد إلى بيع قسم من قطيعهم ما انعكس سلباً على نسبة نمو القطيع.

وختم مدير تطوير مشروع الثروة الحيوانية بالقول: إن أسباب تراجع القطيع لم يكن ناتجاً عن انخفاض مستوى الخدمات المقدمة للثروة الحيوانية في سورية، بل كان نتيجة طبيعية لما تشهده البلاد من ظروف استثنائية صعبة، علماً أن سياسة الحكومة المتبعة قبل الأزمة هي الاعتماد على الثروة المحلية للقطاع الحيواني، من خلال تطوير وتحسين إنتاجية الوحدة الحيوانية من لحم، وحليب، إضافة إلى سياسة الاعتماد على الذات، لذلك نجد أنه ورغم وجود ارتفاع كبير لأسعار المنتجات الحيوانية في السوق المحلية ضمن فترات الأزمة، إلا أن ذلك لم يؤثر على انقطاع أي مادة من تلك المنتجات حتى تاريخه.

لا إيدز.. لا لاشمانيا... لا ملاريا في درعا

| درعا - الوطن

كثفت مديرية صحة درعا بالتعاون مع الفعاليات الرسمية والمنظمات الشعبية وبمشاركة المجتمع الأهلي في المحافظة حملاتها وأنشطتها التوعوية حول مرض الإيدز وطرق العدوى والوقاية خلال الشهر الجاري لمصادفة اليوم العالمي لمكافحة الإيدز في الأول منه، وأوضح الدكتور عبد الودود الحمصي مدير الصحة أن من أصل ٥٠٠ إصابة مسجلة على مستوى القطر هناك إصابة واحدة فقد مسجلة في محافظة درعا وتعود لما قبل الأحداث التي تمر بها البلاد، وهذه الإصابة من أصل إجمالي عدد سكان المحافظة البالغ حوالي مليون نسمة، وأية إشاعات تدور حول وجود إصابات جديدة عار من الصحة، بينما أوضح الدكتور نائل الزعبي رئيس دائرة الأمراض السارية والمعدية أن ندوات عدة أقيمت خلال الشهر الحالي في الكليات والمدارس ومراكز الإيواء تضمن تقديم محاضرات وأفلام وثائقية وورشات عمل حول مرض الإيدز وطرق انتقاله والوقاية منه والوضع الوبائي للمرض محلياً وإقليمياً وعالمياً، لافتاً إلى أن الأسرة المتماسكة ذات المنظومة القيمية والأخلاقية السليمة هي الضامن الأساسي للسلوكيات الجديدة لأفرادها وإبعادهم عن الإنجراف، وخاصة أن هذا المرض (متلازمة العوز المناعي المكتسب) الذي يدمر الجهاز المناعي للجسم، ينتقل عن طريق العلاقات الجنسية غير الآمنة والدم الملوث ومن الأم المصابة إلى جنينها، وأشار إلى أن أي شخص يستطيع الاطمئنان على نفسه بإجراء الاختبار الخاص بالإيدز في مخابر وزارة الصحة بشكل طوعي وسري ومجاني وبدون إعطاء أي معلومات شخصية، علماً أن الكشف المبكر عن الإصابة يمنع عدوى الآخرين ويعطي المصاب فرصة أكبر ليبقى بحالة صحية جيدة باستعمال الأدوية المتوافرة الخاصة بالإيدز ويساعد الحامل في حماية جنينها باستخدام أدوية وقاية خاصة، بينما أوضح الدكتور أيمن العاسمي رئيس دائرة الرعاية الصحية أنه ضمن الظروف الراهنة هناك إمكانية لتعاطي المخدرات بين الشباب أكثر من السابق وهو عامل أساسي في نقل الفيروس المسبب للمرض، حيث إن المتعاطين قد يستخدمون محاقن وريدية ملوثة بدم شخص مصاب مما يسهم في انتشار المرض.

تجدر الإشارة وفقاً لرئيس دائرة الأمراض السارية والمزمنة في مديرية صحة درعا أنه تم منذ بداية العام الحالي ولغاية تشرين الأول منه معالجة ٨٤٣٨ مريضاً سكرياً بخافضات السكر الفموي وبأدوية الأنسولين، وبلغ عدد المسجلين في شعبة التلاسيميا وأمراض الدم ٢٩٨ مريضاً راجع منهم خلال الفترة المذكورة ٢٥٦ مريضاً وقدم العلاج اللازم لهم بالأدوية الخالبة التي تخلص الجسم من الحديد الزائد في الدم، ونقل الدم إلى المحتاجين منهم بعدد ١٢١ مريضاً، كما عولج ١٠٠ مريض بداء الكلب باللقاح والمصل المخصصين لذلك و٥١٠ مرضى مصابين بالحمى المالطية لمدة شهر ونصف الشهر لكل واحد بمضادات حيوية خاصة بذلك وبالنسبة إلى اللايشمانيا الجلدية فبلغ عدد المراجعين ١١ حالة مصابة منها ٧ إصابات فعلية ومن بينها ٤ إصابات وافدة من خارج المحافظة وتتم المعالجة وفق موضعية خاصة، فيما بلغ عدد المصابين بالسل ١٤ مريضاً ويتم العلاج المكثف بأربعة أدوية خاصة بهذا المرض لمدة شهرين كمرحلة أولى ومن ثم تقييم العلاج لتبدأ المرحلة الثانية بشكل مخفف بثلاثة أدوية لمدة أربعة أشهر حتى تتماثل تلك الحالات للشفاء، فيما أوضح رئيس الدائرة أنه لم تسجل أي حالة مصابة بمرض اللايشمانيا الحشوية أوالملاريا.